



قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة في جامعات اقليم كردستان لأهمية المحاسبة القضائية
وضرورة ادراجها لمناهج التعليم دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في جامعات اقليم كردستان

قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة في جامعات اقليم كردستان لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة ادراجها لمناهج التعليم دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في جامعات اقليم كردستان

م.م.روكان رمزي فائق

جامعة گرميان التقنية - قسم إدارة الأعمال،

السليمانية، اقليم كردستان، العراق

rokan.ramzi@gpu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي، مناهج التعليم المحاسبي، اقسام المحاسبة، المحاسبية
القضائية، المحاسب القضائي.

كيفية اقتباس البحث

فائق، روكان رمزي، قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة في جامعات
اقليم كردستان لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة ادراجها لمناهج التعليم دراسة ميدانية على
أعضاء هيئة التدريس في جامعات اقليم كردستان، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آب
٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ٨ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف
والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث
ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو
استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
Registered ROAD

مفهرسة في
Indexed IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 8
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

Measuring the awareness of accounting faculty members in Kurdistan Region universities regarding the importance of forensic accounting and the necessity of including it in educational curricula
(A field study on faculty members in universities in the Kurdistan Region)

ROKAN RAMZI FAIQ
Garmian Polytechnic University-
Business Management
Department, Sulaymaniyah,
Kurdistan Region, Iraq.

Keywords : Accounting Education, Accounting Education Curricula, Accounting Departments, Forensic Accounting, Forensic Accountant.

How To Cite This Article

FAIQ, OKAN RAMZI, Measuring the awareness of accounting faculty members in Kurdistan Region universities regarding the importance of forensic accounting and the necessity of including it in educational curricula (A field study on faculty members in universities in the Kurdistan Region), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, August 2026, Volume:16, Issue 8.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This study aimed to determine the importance of including forensic accounting within the accounting education curricula of scientific departments at universities and institutes in the Kurdistan Region, from the perspective of faculty members. A descriptive-analytical approach was employed. To achieve the study's objectives and test its hypotheses, a questionnaire was designed and distributed to (100) faculty members (academics) at universities and institutes in the Kurdistan Region. Ninety questionnaires were returned, and (75) were deemed valid for analysis. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data. To ascertain the opinions of the research sample, a range of statistical methods were employed, including descriptive statistics such



as frequency tables, percentages, arithmetic means, and standard deviations of the study variables. Pearson's correlation coefficient was also used to determine the type and degree of correlation.

The study reached a set of conclusions based on testing its hypotheses, indicating a positive relationship between the views of the research sample regarding the contribution of accounting education to equipping students with the necessary knowledge and skills in forensic accounting. Furthermore, the study found that having scientifically and practically qualified accountants in the field of forensic accounting is a pressing need for economic units. In light of these findings, the researchers recommended several measures, most notably the adoption of forensic accounting as an educational program within the accounting curricula of scientific departments at universities and institutes in the Kurdistan Region. This aims to enhance graduates' skills and competence in combating forgery and financial fraud, to produce qualified, scientifically, and practically trained accountants in the field of forensic accounting to meet the needs of judicial bodies, and to give graduates a competitive edge in the job market.

المخلص

هدف البحث إلى تحديد أهمية ادراج المحاسبة القضائية ضمن منهاج التعليم المحاسبي في الأقسام العلمية في جامعات ومعاهد اقليم كردستان وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد صممت استبانة وزعت على (١٠٠) من افراد العينة مكونة من اساتذة (الأكاديميين) في جامعات ومعاهد اقليم كردستان، إسترد منها (٩٠) وكانت الإستبانات الصالحة للتحليل (٧٥) استبانة. ولتحليل هذه البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS)، ولغرض اكتشاف آراء الفئات المشمولة في عينة البحث استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية منها أسلوب الإحصاء الوصفي مثل الجداول التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون للتعرف على نوع العلاقة ودرجتها الارتباطية. وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج في ضوء اختبار فرضيات الدراسة تشير الى وجود علاقة موجبة فيما بين وجهات نظر افراد عينة البحث حول مساهمة التعليم المحاسبي في اعداد الطالب بالعلوم والمعارف اللازمة في المحاسبة القضائية، كما وإن وجود محاسبين مؤهلين علميا وعمليا في مجال المحاسبة القضائية ضرورة ملحة للوحدات الإقتصادية. وفي ضوء نتائج الدراسة اوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات من أبرزها اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج تعليمي في منهاج التعليم المحاسبي يدرس في



الأقسام العلمية للمحاسبة في جامعات ومعاهد اقليم كردستان بهدف زيادة مهارات الخريجين وكفائتهم نحو عمليات التزوير والاحتيال المالي، واعداد محاسبين مؤهلين ومدرّبين علميا وعمليا في مجال المحاسبة القضائية لتلبية احتياجات الجهات القضائية، وان يحصل الخريجون على ميزة تنافسية في سوق العمل.

المقدمة

من الملاحظ انه في معظم دول العالم يتم تطوير وتحديث مستمر لمناهج التعليم الجامعي من قبل الجامعات والمؤسسات التعليمية المختصة ومن اجل ذلك يعقد العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية المتنوعة لمواكبة التطورات والتغيرات المستجدة، حيث أن المناهج الدراسية لا يمكن أن تظل ثابتة في عصر تتطور فيه المعارف والعلوم في جميع المجالات. وعليه تعتبر تنمية المهارات الاكاديمية والمهنية للطلبة المسجلين في اقسام المحاسبة من أهم الاهتمامات في مجال التعليم المحاسبي، حيث يلعب التعليم المحاسبي دوراً حاسماً في تطوير قدرات الطلبة واكتسابها المهارات الضرورية لسوق العمل(مطر وآخرون، 2015، ص ٤).

لذلك فمسؤولية إخراج محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية لسوق العمل تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تبني ومواكبة سياسات وأساليب تعليمية تركز على صقل الطالب الجامعي بالمهارات المهنية اللازمة وفقاً للمعايير التعليم المحاسبي الدولية. ولكي يتم تطوير المهارات المهنية للطلبة وخريجي قسم المحاسبة فلا بد من أن يتم تطوير برامج التعليم المحاسبي لتنسجم مخرجات التعليم مع احتياجات الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأشكالها التي تتمثل في المهارات الفكرية والفنية والمهارات الشخصية والمهارات التواصل والاتصال والمهارات التنظيمية وإدارة الأعمال والمهارات العلمية(المصري وآخرون، ٢٠٢٥، ص ٧٤). وفي هذا الصدد نجد بان المحاسبة القضائية هي احدى المجالات الحيوية والحديثة التي تعتبر دمجها في المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم العالي سواء أكانت الجامعية أو الدراسات العليا خطوة للإمام في طريق تطوير هذه المناهج والاستفادة من هذا المجال المحاسبي المهم ليقدم احتياجات المجتمع حيث تهتم المحاسبة القضائية بمكافحة الغش والفساد المالي بجميع أنواعه بالإضافة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات مثل تقييم الأعمال وحل الخصومات والنزاعات القانونية والمساعدة في التحقيقات المتعلقة بالقضايا البيئية وقضايا التأمين وغيرها. ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ضرورة تطوير المواد الدراسية ومحتوياتها في البرامج المحاسبية في جامعات اقليم كردستان لتتضمن المحاسبة القضائية، والتي من شأنه ان تزيد من قيمة الخريج سواء عند عمله في الشركات العامة او الخاصة، أو عند ممارسته للمهنة،

أو عند الانضمام للممارسين للمهنة في مكاتب المحاسبة الكبيرة. وعليه فمن خلال هذا البحث سوف يتم تسليط الضوء على معرفة أهمية المحاسبة القضائية ودورها في مجال الأعمال، كما يجب معرفة أهميته وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي والحاجة الملحة لها وتحديد المعوقات التي تمنع ذلك لمواجهتها والتغلب عليها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور المتسارع الذي شهدته المحاسبة القضائية خلال السنوات الأخيرة، واعتمادها في العديد من الجامعات العالمية بوصفها أحد المقررات المتخصصة في برامج التعليم المحاسبي، إلا أن أقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد إقليم كردستان ما زالت لا تدرج هذا التخصص ضمن مناهجها الدراسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، ولا سيما في المجالات المرتبطة بالكشف عن الغش والاحتيال المالي، والتحقيق في المنازعات المالية، ودعم الجهات القضائية والرقابية. وتزداد أهمية هذه المشكلة في ظل تنامي الحاجة إلى محاسبين يمتلكون المعارف والمهارات المرتبطة بالمحاسبة القضائية، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة لأهمية هذا التخصص، ومدى قناعتهم بضرورة إدراجها ضمن مناهج التعليم المحاسبي، فضلاً عن التعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون ذلك، والمقومات اللازمة لتطبيقه في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بجامعات ومعاهد إقليم كردستان لأهمية المحاسبة القضائية، وما مدى تأييدهم لإدراجها ضمن مناهج التعليم المحاسبي في ضوء المعوقات والمقومات المرتبطة بذلك؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

١- ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية المحاسبة القضائية؟

٢- ما أبرز المعوقات التي تحد من إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي؟

٣- ما أهم المقومات اللازمة لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان؟

ثانياً: أهمية البحث: تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:



١- التعرف على أهم مفاهيم ومبادئ المحاسبة القضائية وبيان مدى أهمية ادراجها في مناهج التعليم المحاسبي في الأقسام العلمية في جامعات ومعاهد اقليم كردستان.

٢- كونها من المجالات الضرورية واللازمة لتطوير التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد اقليم كردستان، حيث أنها تلبي احتياجات الخريجين في المجال المحاسبي بالمهارات اللازمة للممارسة المهنية ليكون قادراً على مواجهة التحديات وتلبية احتياجات المجتمع العراقي بامور تتعلق بالمحاسبة القضائية.

٣- الحاجة المتزايدة لخدمات المحاسبة القضائية يوما بعد يوم بسبب ارتفاع معدلات الدعاوى والمنازعات القضائية وكثرة المخالفات المالية وحالات الغش والتلاعب بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وبذلك يحتاج القضاء الى خبراء او مستشارين من المحاسبين لإبداء الرأي في الدعاوى القضائية التي تخص تلك المخالفات المالية.

٤- قلة الابحاث والدراسات التي تناولت مجال المحاسبة القضائية والمشاكل التي تسبب في عدم تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية.

ثالثا: أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق ما يلي:

١- إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد اقليم كردستان. لتزود مخرجات التعليم المحاسبي بالمهارات اللازمة للممارسة المهنية التي تتعلق بامور المحاسبة القضائية.

٢- بيان مدى اعتماد أقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد اقليم كردستان على تدريس مواد المحاسبة القضائية.

٣- تحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تمنع أو تحد من دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد اقليم كردستان.

٤- تقليص الفجوة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات جامعات اقليم كردستان، بشكل تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

رابعا: فرضيات البحث: الدراسة قائمة على الفرضيات الاساسية الآتية:

١- يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مستوى ادراك اعضاء هيئة التدريس بأهمية المحاسبة القضائية في أقسام المحاسبة للجامعات والمعاهد في اقليم كردستان.



٢- يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لمعوقات تمنع إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات ومعاهد اقليم كردستان.

٣- يوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لمقومات دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات ومعاهد اقليم كردستان.

خامسا: منهج البحث

يستند البحث في الجانب النظري لتحديد مشكلة وأهمية البحث وفرضياتها على المراجع المكتبية من الكتب والدراسات والمواقع الالكترونية التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، أما في الجانب العملي فيستند البحث على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من إجابات افراد عينة البحث من استمارة الاستبانة الموزعة عليهم.

سادسا: مصادر جمع البيانات المعلومات

سيتم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة من المصادر الآتية:
 المصادر الأولية: سيتم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانة سيتم إعدادها وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

المصادر الثانوية: سيتم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافه.

سابعا: حدود البحث

- ١- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية باخذ آراء الفئات المستجيبة خلال سنة ٢٠٢٥.
- ٢- الحدود المكانية: الاقسام العلمية للمحاسبة في جامعات ومعاهد اقليم كردستان.
- ٣- الحد البشري: اعضاء هيئة التدريس (الاكاديميين) في اقسام المحاسبة في جامعات ومعاهد اقليم كردستان.

ثانياً: الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت موضوع أهمية المحاسبة القضائية وضرورة دمجها في المناهج الدراسية في التعليم:



١-دراسة (قمبر، 2014) بعنوان : قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية. وتحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تمنع أو تحد من دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على إجراء دراسة تطبيقية للبيانات التي تم استقاؤها عن طريق الإستبانة التي تم توزيعها على جميع أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بالمنطقة الغربية والتي شكلت مجتمع الدراسة.أوصت الدراسة بالبدء بالعمل على إيجاد آلية لكيفية دمج المحاسبة الجنائية في مناهج التعليم العالي وتخصيص ميزانيات لتنفيذ هذه الآلية والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في هذا المجال. وتدريب الكوادر البشرية التي سيكون لها دور في تعليم المحاسبة الجنائية بالجامعات الليبية في الدول التي لها خبرة كبيرة في مجال المحاسبة الجنائية.

٢-دراسة (دعاس، 2016) بعنوان: تقييم مدى ادراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى ادراج مواضيع المحاسبة القضائية ضمن الخطط الدراسية لمقررات أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، حيث انصب التركيز في الخطط المطروحة على مساقات مبادئ التدقيق، وفي بعض الجامعات مساق الرقابة الداخلية، وتشير نتائج الدراسة الى أن المناهج الاكاديمية لأقسام المحاسبة قد خلت من مساق المحاسبة القضائية. لذلك ولأهمية دور كل من المحاسب القضائي والمحاسبة القضائية وتنامي دور المحاسب القضائي أوصت الدراسة باعتماد الخطة المقترحة لمساق المحاسبة القضائية في الجامعات الفلسطينية والتي تركز على وجود متطلبات سابقة من المعرفة المحاسبية، بالإضافة الى احتواء الخطة المقترحة للجانب المفاهيمي للمحاسبة القضائية وعلاقتها بالتدقيق، مع عدم اغفال الجانب الفني من اساليب البحث والتحقيق، فضلا عن وجوب حالات دراسية عملية لاكساب المهارة الفنية في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية.

٣-دراسة (ابوعمار، والحركان، ٢٠١٩) بعنوان: تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تمت على كليات الاعمال والادارة في الجامعات السعودية، ومن خلال البحث تم التوصل إلي مجموعة من النتائج منها لا يتم تغطية المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية بمتوسط حسابي منخفض (1.99). وتوجد تسهيلات لتدريس المحاسبة القضائية في الجامعات السعودية ولكن بصورة غير كافية بمتوسط حسابي (2.48). وضرورة تدريس المحاسبة القضائية لطلاب البكالوريوس ليحققوا ميزة تنافسية في سوق العمل بمتوسط حسابي مرتفع (3.76). وضرورة إعطاء دورات تدريبية لمعدي القوائم المالية وأصحاب الاعمال تبين مزايا التحول للمحاسبة القضائية بمتوسط حسابي مرتفع (3.76). وبناء علي النتائج السابقة قدم الباحثون مجموعة من التوصيات من ابرزها ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في كليات الأعمال في الجامعات السعودية ليحصل الخريجون على ميزة تنافسية في سوق العمل، وضرورة إدخال موضوعات المحاسبة القضائية ضمن اختبار التأهيل للزمالة المحاسبية التي تجريها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٤-دراسة (يوسف وآخرون، ٢٠١٩) بعنوان: توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية

هدف البحث الى توضيح مهنة المحاسبة القضائية بالإضافة للمهارات والخصائص الواجب توافرها في المحاسب القضائي والتعرف على المنظمات المهنية المهمة بالمحاسبة القضائية وايضا مقومات تطبيق المحاسبة القضائية والمعوقات التي تحد من تطبيقها في البيئة المصرية. توصل ابحت الى أن مع ارتفاع معدلات الدعاوي القضائية والمنازعات والذي ينتج عنه الاستعانة بخبراء أو محاسبين من ذوي الخبرة في القضايا المالية حتى يدلوا بأرائهم والاستفادة من خبراتهم حول الدعاوي القضائية التي تتعلق بالمنازعات المالية والحاجة الى تفسير وتوضيح المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية لمساعدة القضاء ومعاونتهم في توضيح الحق وإقرار العدالة، ولكل هذا تظهر الحاجة إلى وجود المحاسبة القضائية في البيئة المصرية.

٥-دراسة (البشاري وآخرون، ٢٠٢١) بعنوان: مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السودانية لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي المحاسبي لتكون مخرجاته قادرة على مواجهة تحديات اكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية، ولتعزيز



قدرات الخريجين وتزويدهم بأدوات حديثة تساعدهم على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال المتطورة. ومن نتائج الدراسة يوجد إدراك لأهمية إدراج المحاسبة القضائية من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السودانية، وهنالك ضرورة لإدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة بالجامعات السودانية، ومن توصيات الدراسة ضرورة تقوية الاتصال بالجامعات الأجنبية والهيئات المهنية العالمية لمواكبة التطور في مجال المحاسبة والمراجعة.

٦-دراسة (السيد،وخالد، 2021) بعنوان: ضرورة تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بالجامعات السودانية

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بالجامعات السودانية للحد من قصور برامج المحاسبة بالجامعات السودانية عن خلق المحاسب المتخصص في شؤون المحاكم والتقاضي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة والتي سوف تسهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ورفع أداء الهيئات الرقابية والإشرافية لدى المؤسسات المالية، كما أشارت الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة هي عدم استجابة النظم التعليمية في السودان لتعليم المحاسبة القضائية، وذلك لعدم وجود معايير محددة أو جهات أكاديمية أو هيئات أو مؤسسات حكومية تهتم بها كتأصيل علمي. وقد أوصت الدراسة بتضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة واعتماد خطط دراسية لها على مستوى برامج البكالوريوس كتخصص مستقل.

٧-دراسة (بلوط، وفرج، ٢٠٢٣) بعنوان: واقع المحاسبة القضائية في برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إدراج مقياس المحاسبة القضائية ضمن البرامج الدراسية لمناهج أقسام المحاسبة في الجامعات الجزائرية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لقسم المحاسبة المالية في جامعة زمد البشري الإبراهيمي - برج بوعريريج - نموذجاً. توصلت الدراسة إلى أن المناهج الأكاديمية المعتمدة قد خلت من مقياس المحاسبة القضائية غير أنها اشتملت على مقاييس لها ارتباط مباشر ووثيق بالمحاسبة القضائية. أوصت الدراسة بإدراج المحاسبة القضائية في الجامعات الجزائرية والتي تركز على وجود مكتسبات سابقة من المعرفة المحاسبية، بالإضافة إلى احتواء الخطة المقترحة للجانب المفاهيمي للمحاسبة القضائية وعلاقتها بالمحاسبة والتدقيق مع عدم إهمال الجانب الفني من أساليب البحث والتحقيق، فضلاً عن وجوب حالات دراسية عملية لاكتساب المهارة الفنية في تطبيق أساليب المحاسبة القضائية.

٨-دراسة (عبد القادر، ورفو، ٢٠٢٥) بعنوان: تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري - مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية. ركز البحث على إدخال مادة المحاسبة القضائية والاستقصائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي الأولية والعليا في العراق، اذ أكدت العديد من الدراسات الحديثة ان المحاسبة القضائية والاستقصائية لها دور كبير في زيادة الوعي والكفاءة لدى طلاب المحاسبة وبكافة فروعها نحو عمليات التزوير والاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية بكل أنواعها، فضلا عن ذلك هناك دراسات أخرى أكدت بان عدم وجود مراكز تدريبية خاصة بالمحاسبة القضائية في البلدان النامية، أسهم في ارتفاع معدل الجرائم المالية ومنها الفساد المالي والإداري، وهذا يتعارض مع ما تم الوصول إليها في البلدان المتقدمة في مجال المحاسبة القضائية والاستقصائية والتي تمثل الدمج بين الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق والمعرفة القانونية والخبرة في مجال التحقيق والتقصي فيما يخص الجرائم المالية والاقتصادية بكل أنواعها.

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً: مفهوم المحاسبة القضائية

ترجع أصول المحاسبة القضائية وفقاً للمصادر التاريخية إلى ما قبل الميلاد حيث استخدمها الفراعنة والسومريون والبابليون، وكانت تسمى عند المصريين القدماء "عيون وأذان الفراعنة". ومن الأدلة الموجودة يعتقد أن المحاسبة القضائية كما نعرفها اليوم بدأت في القرن التاسع عشر تحديداً في عام 1817، وذلك بسبب قضية افلاس شركة (Meyer.V. Sefton). وبسبب صعوبة فحص الأدلة المتعلقة بالقضية وإبداء الرأي فيها تم استدعاء محاسب وفقاً لمتطلبات القضية لإدلاء بإفادته أمام القضاء بصفته شاهداً خبيراً، ويعتبر هذا الحدث بداية المحاسبة القضائية (ابو زيد، ٢٠٢٠، ص 39).

وبالتالي ظهرت في مجال الأدب المحاسبي محاولات عدة لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية، وكان أبرزها تلك التي نادى بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. من هنا أطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية (Forensic Accounting)، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة إلى إصدار الأحكام بحق الأطراف المعنية (الجليلي، 2012، ص ٢). وفي العام ١٩٨٢ صدر أول كتاب في المحاسبة القضائية "المحاسب



كشاهد وخبير". وفي العام ١٩٨٦ اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) اللائحة تتضمن خدمات التقاضي التي يقوم بها المحاسب (الكبيسي، ٢٠١٦، ص ١). وفي هذا السياق وجد الباحثون أن واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الغش والفساد المالي والاداري هي المحاسبة القضائية، بإعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقيق في القضايا المالية بخصوص ادعاءات محتملة بارتكاب اعمال الغش والاحتيال والمحاولة في تسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات (برغل، ٢٠١٥، ص ٢)، ومن هنا زاد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية وازدادت اهميتها.

عرفت المحاسبة القضائية من قبل (Larry Crumbley) هي تطبيق المعرفة المحاسبية، والقانون، وتكنولوجيا المعلومات، باستخدام مزيج من التقنيات للبحث عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية على وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي على وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية (Crumbley، ٢٠٠٢، p2). فالمحاسبة القضائية هي العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق للتحليل والتحري والاستفسار وفحص واختبار المسائل في القانون المدني والقانون الجنائي في محاولة الوصول الى الصديق الذي من خلاله يتمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه (Singleton & Singleton, 2010, p12).

كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تطبيق المبادئ المحاسبية والنظريات والفرضيات والمهارات المالية في التحقيق لحل القضايا موضوع النزاع التي أجريت في إطار قواعد الإثبات المحاسبية والمعرفة بالمحاسبة المالية، والقانون، والحوسبة، والاخلاقيات، وعلم الاجرام (Ghoch.l&Kamal, 2011, p60). وعليه تعد المحاسبة القضائية بأنها فرع من فروع المحاسبة الذي يشتمل على تقديم خدمات الدعم القضائي والتحقيق المحاسبي لكل من الدوائر القضائية والشركات والوحدات الحكومية لمساعدتها في إصدار أحكامها ومنع وكشف الجرائم الاقتصادية ذات الأبعاد المحاسبية من خلال منظومة من المعارف والخبرات في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون والكمبيوتر مدعومة بقدرات ومهارات شخصية في مجالي الاتصال والتحقيق (قمبر، ٢٠١٤، ص ٤). كما تعرف بأنها عبارة عن نقطة التقاء للعديد من التخصصات المختلفة مثل المحاسبة، المراجعة، القانون، التمويل، الاقتصاد، علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الجريمة (DiGabriele & Hubers, 2015, p100).

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن المحاسبة القضائية تعد فرعاً مستحدثاً من فروع علم المحاسبة، استحدث هذا الفرع من قبل مختصين بسبب الحاجة الماسة له، وذلك بعد جملة من الانهيارات الاقتصادية العديدة للمنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك بسبب الفساد المالي والإداري والاحتياالات وعمليات غسيل الأموال، مما أدى إلى تزايد النزاعات أمام القضاء، وفي الوقت نفسه لا تقتصر خدمات المحاسبة القضائية على السلطات القضائية فقط وإنما تكون مطلوبة للكثير من الأطراف مثل المصارف، شركات التأمين، والمنظمات الحكومية (شاهين، 2022، ص ٢٩٧).

ثانياً: أهمية المحاسبة القضائية : تتزايد أهمية المحاسبة القضائية للأسباب التالية:

- ١- عدم كفاية الإجراءات الواردة بمعايير المراجعة لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهري في القوائم المالية.
- ٢- أحد المجالات المهمة التي تحمل فرصاً عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب القضائي.
- ٣- تزايد الحاجة إلى المحاسبين القضائيين لعملاء المراجعة ذوي المخاطرة المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.
- ٤- تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل وخارج الميزانية بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كانت هناك حالات غش أم لا بالإضافة إلى تحديد المسؤولية عن هذا الغش ونتائجه.
- ٥- تساهم المحاسبة القضائية في رفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد القضاء في سرعة البت أو الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والتضليل في القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء.
- ٦- تساعد المحاسبة القضائية على تضييق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين في المعلومات المالية ويقلل من فجوة الثقة والمصادقية في التقرير المالي.
- ٧- الفصل في النزاعات، يتم تعيين المحاسب الجنائي أحياناً للمساعدة في توفر حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري ويحد أدنى من الخلافات (البشاري وآخرون، ٢٠٢١، ص ٣١٦-٣١٧).

ثالثا: أهداف المحاسبة القضائية

إن خدمات المحاسبة القضائية تزايد الطلب عليها من قبل الأفراد والمحاكم بهدف جمع الأدلة المالية التي تستعمل لحل النزاعات، ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة القضائية في الآتي:

- ١- التحقق من الادعاءات المرفوعة أمام المحاكم من قبل الأطراف ذات العلاقة.
- ٢- التحقيق في عمليات الغش والاحتيال المالي واكتشافها.
- ٣- تقدير الخسائر والأضرار الاقتصادية الناجمة أو المحتملة وجمع الأدلة الكافية التي تكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبة بها.
- ٤- تحديد الأنشطة غير القانونية التي ساعدت في ممارسة الغش وجمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأيا فنيا ومهنيا محايدا يساعد على تأييد الدعوى القضائية (أمين، وسعيد، 2017، ص ٢٢).

- ٥- توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة والمراجعة ومهارات التحري في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا بمثابة خبراء في حسم الدعاوى القضائية.
- ٦- إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض بها أمام المحاكم.
- ٧- تساعد في رفع أداء الهيئات الرقابية الاشرافية لدى الشركات (السيد، وخالد، ٢٠٢١، ص ٥-٦).

رابعا: أسباب ظهور المحاسبة القضائية

تتلخص أسباب الطلب المتزايد على وظيفة المحاسبة القضائية فيما يلي:

- ١- التنوع الواضح في الوظائف المالية كما رافقها من ظهور الكثير من حالات الفساد الإداري والمالي في المؤسسات المالية.
- ٢- النمو الاقتصادي المتزايد بوتيرة متسارعة ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.
- ٣- أسلوب توظيف مدقق الحسابات القانوني من طرف الشركات كان فيه نوعا من التواطؤ والضغط.
- ٤- عدم منح رأي وشهادة المحاسب القانوني أهمية في فك المخالفات المالية أمام القضاة (بلوط، وفرج، ٢٠٢٣، ص ٥).
- ٥- الانتشار العالمي للمحاسبة القضائية.

- ٦- أصبحت مطلبا أساسيا للحصول على شهادة (CPA) (أبوعمارة، ٢٠١٩، ص ٤٣٢).

خامسا: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية

هنالك علاقة بين أسباب نشأة المحاسبة القضائية ومجالاتها، ذلك أن المحاسبة يجب أن تخدم البيئة التي تعمل فيها وأن تتطور بتطورها، ويمكن تحديد المجالات كما يلي:



- ١-الدعاوى القضائية المتعلقة بالغش في القوائم المالية.
 - ٢-الدعاوى القضائية المتعلقة بالحفاظ على المال العام.
 - ٣-الدعاوى القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية.
 - ٤-فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري الثغرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
 - ٥-تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
 - ٦-تقييم الشركة في حالة التصفية وتقرير حقوق الدائنين وأولوية السداد.
 - ٧-تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على الشركة.
 - ٨-مكافحة عمليات غسيل الأموال.
 - ٩-التحقق من حالات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات.
 - ١٠-التحقق في عمليات الرشاوي والاختلاسات المالية التي يقوم بها الموظفون.
 - ١١- المنازعات المالية بين البنوك والشركات.
 - ١٢- التحقق في جرائم الفساد المالي والإداري.
 - ١٣- تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال والغش في الشركات.
 - ١٤- تقديم الاستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية(البشاري وآخرون، ٢٠٢١، ص ٣١٧-٣١٨).
- سادسا: مهارات المحاسبة القضائية**
- هنالك مجموعة من مهارات التي يجب توافرها في المحاسب القضائي منها:
- ١-مهارة الفهم العميق للعلوم المحاسبية المتقدمة والمراجعة.
 - ٢-مهارة الالمام بأساليب وطرق واجراءات التحري والتقصي وجمع المعلومات.
 - ٣-مهارة الشك المهني عند القيام بعملية المراجعة أو التدقيق.
 - ٤-مهارة التفكير المنظم والمنهجي لحل النازعات القضائية.
 - ٥-مهارة جمع الأدلة والاتصال الفعال وعرض التقارير وأدلة الاثبات امام القضاء.
 - ٦-الفهم لمداخل وطرق المحاسبة الإحتيالية المضللة.
 - ٧-المهارة المتميزة في الاتصال الشفهي والمكتوب وتقنية المعلومات.
 - ٨-الالمام بالاجراءات الجنائية وإجراءات التقاضي.
 - ٩-المعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات(السيد، وخال، ٢٠٢١، ص ٦).



ويرى الباحثان أن هذه المهارات ضرورية لممارسة المحاسبة القضائية لذلك ينبغي أن تنتزل في شكل مواد دراسية يتم تضمينها داخل مناهج برامج المحاسبة، والتي قد تساعد في سد الفجوة التي تعاني منها الممارسة المحاسبية والتي تتمثل في عدم مقدرة المحاسبة في توفير المتخصص القادر على اعداد تقارير تقي بحاجة القضاء للفصل في النزاعات ذات الصلة.

سابعاً: صعوبات تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة

هناك مجموعة من التحديات أو الصعوبات التي تقابل عملية إدخال المحاسبة القضائية لمقررات البرامج المحاسبية:

- ١-توافر المادة العلمية اللازمة وتطويرها باستمرار .
- ٢-إيجاد الوقت اللازم لإدخال المحاسبة القضائية في الجداول الدراسية.
- ٣-عدم كفاية الكتب الحالية في تناولها للمحاسبة القضائية(ابوعمار، والحركان، ٢٠١٩، ص ٤٣٣).
- ٤-الفجوة بين رغبات كل من الكليات والإدارة.
- ٥-فجوة توجيهات الكليات من قبل المنظمات المهنية كاللوائح والمعايير عن المحاسبة القضائية.
- ٦-قلة المعلومات عن ممارسات المحاسبة القضائية مما يصعب الحصول على مادة علمية لها قوانينها ولوائحها ومعاييرها.
- ٧-شح الموارد من قبل الكليات بهدف تطوير مقرر المحاسبة القضائية، ولذلك لا بد من الدعم المالي من قبل كبريات الشركات المحاسبية وقطاع الصناعة والأعمال.
- ٨-وجود كادر مؤهل لتدريس المحاسبة القضائية(البشاري وآخرون، ٢٠٢١، ص ٣١٨-٣١٩).

المبحث الثالث: تحليل البيانات وتفسير نتائجها

أولاً: مجتمع البحث وعينته

تتمثل مجتمع البحث في أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية لكليات الادارة والاقتصاد والمعاهد التقنية الادارية في اقليم كردستان العراق. حيث طبقت الدراسة على (١٠٠) فردا وزعت استبانة الدراسة عليهم، استرد منها (٩٠) استبانة وبنسبة (٩٠ %)، واستبعدت (١٥) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل وبهذا فقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٧٥) استبانة وبنسبة (٧٥ %).

ثانياً: أداة جمع البيانات

اعتمد الباحثان في جمع البيانات على استمارة الاستبيان صُممت وفقاً للخطوات المنهجية المتعارف عليها، وتكونت من جزئين، يختص الجزء الأول بالبيانات العامة (الديموغرافية) للمستجيبين، أما الجزء الثاني فيتضمن مجموعة من الأسئلة موزعة على ثلاثة محاور بلغ مجموعها ثلاثين سؤالاً.

ثالثاً: المقاييس المستخدمة

استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي، الذي يعد من أكثر المقاييس استخداماً في قياس الآراء، نظراً لتوازن درجاته وسهولة تفسير نتائجه، كما هو موضح في الجدول رقم (١):

الجدول (١) مقياس وقيم المتوسطات الحسابية الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.80 - 1	- 1.81 2.60	- 2.61 3.40	- 3.41 4.20	5 - 4.21
مستوى الموافقة	درجة منخفضة جدا	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا

المصدر: من إعداد الباحثان

ثالثاً: إختبار صدق الاستبانة وثباتها: تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) والذي يقيس مدى ارتباط العناصر ببعضها البعض كمجموعة متسقة لحساب (الموثوقية) و(المصداقية) لعبارات محاور الاستمارة. والقاعدة العامة إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لا تقل عن (0.6) فهي مقبولة في الدراسات الاجتماعية، حيث تكون القيمة مفضلة عندما تكون بين (0.7 - 0.9)، وكلما زادت القيمة عن (0.9) كان ذلك أفضل بشرط ألا تصل إلى (1) الصحيح.

الجدول (٢) إختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات الاستبانة

الرموز	العنوان	المحاور			Cronbach's Alfa Coefficient
		عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق	
X1	مدى إدراك بأهمية المحاسبة القضائية	10	0.702	0.837	
X2	الصعوبات التي تحد من إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم	10	0.805	0.897	

المحاسبي				
X3	مقومات إضافة المحاسبة القضائية إلى مناهج التعليم المحاسبي	10	0.813	0.901
المجموع		30	0.859	0.926

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل الثبات لمحاول الاستبانة مرتفعة ومقبولة من الناحية الإحصائية، إذ تراوحت قيمها بين (٠.٧٠٢) كأدنى قيمة للمحور الأول و (٠.٨١٣) كأعلى قيمة للمحور الثالث، في حين بلغ معامل الثبات الكلي لجميع المحاور (٠.٨٥٩)، أما بالنسبة لقيم معامل الصدق، فقد كانت مرتفعة لكل محور على حدة، حيث تراوحت بين (٠.٨٣٧) كأدنى قيمة للمحور الأول و (٠.٩٠١) كأعلى قيمة للمحور الثالث، كما بلغ معامل الصدق الإجمالي لجميع المحاور (٠.٩٢٦)، وهذا يعني أن نموذج المسح يتمتع بدرجة جيدة من الموثوقية والمصدقية ويمكن الاعتماد عليه لتحقيق أهداف البحث.

رابعاً: تحليل بيانات الخصائص الديموغرافية لعينة البحث: الآتي تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث، والتي تتكون من المتغيرات الآتية (الجنس، العمر، التحصيل الدراسي، وسنوات الخبرة، العنوان الوظيفي، والتخصص العلمي).

الجدول (٣) التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

البيانات الأولية	التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكر	51
	انثى	٢٤
العمر	اقل من ٣٠ سنة	2
	٣٠ الى ٣٩ سنة	24
	٤٠ الى ٤٩ سنة	34
	٥٠ فأكثر	15
	ماجستير	50
التحصيل الدراسي	دكتوراه	19
	اخرى	6
	١ - ٥ سنة	7
سنوات الخبرة	٦ - ١٠ سنة	9
	١١ - ١٥ سنة	19
		25.3%

العنوان الوظيفي	١٦ - ٢٠ سنة	21	28%
	٢١ - سنة فما فوق	19	25.3%
مدرس مساعد		27	36%
مدرس		24	32%
استاذ مساعد		15	20%
استاذ		9	12%
التخصص العلمي	محاسبة	50	66.7%
	مالية ومصرفية	7	9.3%
	إدارة الاعمال	13	17.3%
	قانون	4	5.3%
	اخرى	1	1.3%
المجموع		75	100%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج (SPSS)

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة، التي بلغ عدد أفرادها ٧٥ مشاركا، وذلك وفقا للمتغيرات الديموغرافية والمهنية. وقد أظهرت النتائج أن الجزء الأكبر منها من الذكور وبعده ٥١ والذين شكلوا ما نسبته 68% بينما الاناث اقتصر عددهم ٢٤ بنسبة 32%. ومن حيث الفئة العمرية يتوزعون بنسبة 2.7% اقل من ٣٠ سنة، وبنسبة 32% للفئة ٣٠ الى ٣٩ سنة، وبنسبة 45.3% للفئة ٤٠ الى ٤٩ سنة، وبنسبة 20% للفئة العمرية ٥٠ فأكثر. ومن حيث المؤهل العلمي يلاحظ ان ما نسبته 66.7% هم من حملة شهادة الماجستير، وما نسبته 25.3% من حملة شهادة الدكتوراة، و 8% بالنسبة للتخصصات الاخرى، وهذا مؤشر الى ان افراد عينة الدراسة لديهم المام كامل بمناهج الدراسية وموضوع المحاسبة القضائية مما يساعد على فهم الاسئلة جيدا والاجابة عنها بصدق. اما بالنسبة الى سنوات الخبرة نلاحظ ان اغلب افراد عينة الدراسة لديهم خبرة اكثر من ١٦ سنة، تليه الذين لديهم خبرة ٢١ سنة فأكثر، مما يدل على وجود أفراد مؤهلين ذوي الخبرة ومعرفة في المجال مما يعزز الثقة في النتائج. أما فيما يتعلق بخاصية (العنوان الوظيفي) نجد ان مانسبته 36% بعنوان مدرس مساعد، و 32% بعنوان مدرس، و ٢٠% بعنوان استاذ مساعد، و 12% برتبة استاذ، وهذا يشير الى ان معظم أفراد عينة الدراسة لهم صلة قوية بموضوع البحث. كما لاحظ الباحثان ان التخصص العلمي للمحاسبة كانت في المرتبة الاولى وبنسبة 66.7% وتليه اختصاص إدارة الاعمال ومالية ومصرفية ثم القانون، وهذا



يدل الى ان المستجيبين لهم علاقة وثيقة بموضوع البحث وتساعد المستجيبين في التعامل مع فقرات الاستبانة بجدية ومعرفة تخصصية مما يعزز من موثوقيته والنتائج التي تصل إليها.

خامسا: التحليل الوصفي لمحاو الاستبانة (Descriptive Statistics):

لمعرفة مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية المحاسبة القضائية وضرورة ادراجها لمناهج التعليم في جامعات إقليم كردستان سوف يعرض الاحصاءات الوصفية حيث يتم تحليل وتفسير اتجاهات إجابات أفراد عينة البحث من خلال حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية لكل فقرة، الترتيب، ومستوى الموافقة بهدف التعرف على اتجاهات المشاركين تجاه كل عبارة من عبارات الاستبانة وذلك على النحو التالي:

أ-المحور الاول: حول مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية: يوضح الجدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة اتفاق أفراد عينة البحث على كل عبارة من عبارات المحور.

الجدول (٤) نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الأول

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	مستوى الموافقة
1 للمحاسبة القضائية دور مهم في اكتشاف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات.	4.28	0.481	0.856	2	عالية جدا
2 تعتبر المحاسبة القضائية في ظل التطورات التي يشهدها العالم حاليا مجالا مهما في مجال الأعمال.	4.20	0.637	0.840	4	عالية
3 تعتبر المحاسبة القضائية حلقة وصل بين النظام المحاسبي والنظام القانوني، من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.	4.21	0.759	0.842	3	عالية جدا
4 تعد الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش والفساد المالي أمرا ضروريا.	4.36	0.607	0.872	1	عالية جدا

5	تعمل المحاسبة القضائية على التأكيد من كفاية الافصاح والشفافية في القوائم المالية.	4.20	0717	0.840	4	عالية
6	يؤدي الاعتماد على المحاسب القضائي في مجال تقييم الأعمال أغراض قانونية مثل خصومات المساهمين أو تصفية الشركة أو أي أغراض أخرى إلى فاعلية وجودة أكبر في الأداء.	4.15	0.586	0.830	5	عالية
7	في القضايا المتعلقة بالاهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة لأخلاقيات المهنة ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أداء عملية المراجعة.	3.96	0.706	0.792	8	عالية
8	تعزز المحاسبة القضائية قابلية الفهم للبيانات الواردة في القوائم المالية.	4.20	0.637	0.840	4	عالية
9	عند وجود نزاعات بين الأطراف المختلفة فان استخدام المحاسب القضائي تسهم في تسويتها وتوفير الحل المناسب لهم.	4.09	0.701	0.818	6	عالية
10	الاستعانة بالمحاسب القضائي عند قيام الشركة بتحقيقات داخلية تخص الجرائم المالية تساعد على إكتشافها ومعالجتها في الوقت المناسب.	4.07	0.759	0.814	7	عالية
الوسط العام		4.17	0.346	0.834	—	درجة عالية

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يلاحظ في الجدول رقم (٤) ان العبارة (٤) والتي تنص على "تعد الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش والفساد المالي أمراً ضرورياً" جاءت في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي (٤.٣٦) وانحراف معياري (٠.٦٠٧) وأهمية نسبية (٨٧.٢%)، أي انهم موافقون بشدة على هذه العبارة. وجاء في المرتبة الثانية العبارة (١) التي تنص على "للمحاسبة القضائية

قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في جامعات إقليم كردستان لأهمية المحاسبة القضائية
وضرورة إدراجها لمناهج التعليم دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في جامعات إقليم كردستان

دور مهم في اكتشاف الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات" بالوسط الحسابي (4.28) والانحراف المعياري (٠.٤٨١) وأهمية نسبية (٨٥.٦%)، أي يوافقون بشدة على هذه العبارة ايضاً. والعبارة (٣) التي تنص على "تعتبر المحاسبة القضائية حلقة وصل بين النظام المحاسبي والنظام القانوني، من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية" جاء في المرتبة الثالثة بالوسط الحسابي (4.21) والانحراف المعياري (٠.٧٥٩) وأهمية نسبية (٨٤.٢%)، أي يوافقون بشدة على هذه العبارة ايضاً. بينما جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة (٧) التي تنص على "في القضايا المتعلقة بالاهمال المهني يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هناك مخالفة لأخلاقيات المهنية ومعايير المراجعة من قبل المحاسب القانوني عند أداء عملية المراجعة" بمتوسط حسابي (٣.٩٦) وانحراف معياري (٠.٧٠٦) وأهمية نسبية (٧٩.٢%). كما يتضح من الجدول المذكور أن المتوسط العام للعبارات (٤.١٧) مع انحراف معياري (٠.٣٤٦)، وأهمية نسبية (٨٣.٤%). أي ان هناك مستوى إدراك عالي لدى افراد العينة بأهمية المحاسبة القضائية وإدراجها ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

المحور الثاني: الصعوبات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم المحاسبي: يوضح الجدول رقم (5) التكرارات والنسب المؤية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة اتفاق أفراد عينة البحث على كل عبارة من عبارات المحور.

الجدول (٥) نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الثاني

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة	مستوى الموافقة
1	0.822	0.798	4.11	قلة أعضاء هيئة التدريس ونقص الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق المحاسبة القضائية.	عالية
2	0.800	0.717	4.00	عزوف الجامعات لاعتماد مقرر يتعلق بالمحاسبة القضائية يؤثر سلباً على تفعيل مهنة المحاسبة القضائية.	عالية
3	0.824	0.854	4.12	لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم.	عالية
4	0.682	1.067	3.41	التكلفة العالية يحد من إضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة.	عالية

5	غياب فرص العمل في هذا المجال، لذلك لا مصلحة للطالب في تعلمه.	3.48	1.155	0.696	7	عالية
6	عدم الدراية بأهمية دور المحاسب القضائي في المؤسسات يزيد من صعوبة تطبيقها.	3.96	0.779	0.792	5	عالية
7	غياب التشريعات القانونية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية.	4.00	0.805	0.800	4	عالية
8	تواجه الجامعات صعوبات يحد من مواكبه التطور الحاصل في علم المحاسبة.	3.80	0.854	0.760	6	عالية
9	عدم توفر الدعم الكافي من قبل الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية واجراءاتها.	4.12	0.821	0.824	1	عالية
10	عدم مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقييم.	4.01	0.878	0.802	3	عالية
الوسط العام		3.901	0.531	0.780	-	عالية

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يلاحظ في الجدول رقم (٥) ان العبارة (٣) التي تنص على "لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم" بمتوسط حسابي (٤.١٢) وانحراف معياري (٠.٨٥٤)، وأهمية نسبية (٨٢.٤%)، وكذلك العبارة (٩) بمتوسط حسابي (٤.١٢) وانحراف معياري (٠.٨٢١)، وأهمية نسبية (٨٢.٤%)، في المرتبة الأولى أي يوافقون بشدة على هذان العبارتان. والعبارة (١) التي تنص على "قلة أعضاء هيئة التدريس ونقص الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق المحاسبة القضائية" جاءت بالمرتبة الثانية بالوسط الحسابي (4,11) والانحراف المعياري (٠.٧٩٨) وأهمية نسبية (٨٢.٢%)، أي يوافقون بشدة على هذه العبارة ايضاً. والعبارة (١٠) التي تنص على "عدم مشاركة أصحاب المصلحة والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية والاشتراك في عمليات المتابعة والتقييم" بالمرتبة الثالثة بالوسط الحسابي (4,01) والانحراف المعياري (٠.٨٧٨) وأهمية نسبية (٨٢.٢%)، أي يوافقون بشدة على هذه العبارة ايضاً. بينما جاءت العبارة (٤) "التكلفة العالية يحد من إضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج المحاسبة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي



(٣.٤١)، وانحراف معياري (١.٠٦٧)، وأهمية نسبية (٦٨.٢%)، رغم حصولها على درجة موافقة عالية، مما يشير إلى أن العوامل المالية ليست العائق الأساسي مقارنة بالعوامل التنظيمية والتخطيطية والتشريعية. كما يتضح من الجدول المذكور أن المتوسط العام للعبارات (٣.٩٠١) بانحراف معياري (٠.٥٣١) وأهمية نسبية (٧٨%)، مما يشير إلى مستوى موافقة عالية على عبارات المحور الصعوبات التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم المحاسبي. وعليه يمكن الاستنتاج أن المعوقات الرئيسة أمام إدراج المحاسبة القضائية في التعليم الجامعي تتمثل في ضعف التخطيط المؤسسي، وغياب الدعم النقابي والتشريعي، ونقص الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى محدودية التنسيق مع الجهات المستفيدة من مخرجات التعليم. وتؤكد هذه النتائج الحاجة إلى وضع خطط استراتيجية واضحة، وتعزيز الشراكة بين الجامعات والجهات المهنية، والعمل على تطوير الأطر التشريعية الداعمة للمهنة بما يسهم في تفعيل دور المحاسبة القضائية في البيئة الأكاديمية والعملية.

ب- المحور الثالث: مقومات إضافة المحاسبة القضائية لمناهج التعليم المحاسبي: يوضح الجدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة اتفاق أفراد عينة البحث على كل عبارة من عبارات المحور.

الجدول (٦) نتائج تحليل إجابات أفراد عينة البحث لعبارات المحور الثالث

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	مستوى الموافقة
1 تعتبر المحاسبة القضائية مكتملة للمراجعة وليست جزءاً منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي.	3.77	0.831	0.754	9	عالية
2 ان إضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في عالم الأعمال.	4.09	0.774	0.818	2	عالية
3 إن دور المدقق الخارجي الحالي يعاني بعض القصور، حيث إنه غير مسؤول عن اكتشاف كافة حالات الغش بل هو مهني يقوم بتطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً.	3.97	0.854	0.794	5	عالية

4	من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية.	4.09	0.791	0.818	2	عالية
5	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات يساعد الطالب على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً.	4.15	0.783	0.830	1	عالية
6	إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات يزيد من مقدرة اكتشاف حالات الغش والفساد مستقبلاً.	4.05	0.820	0.810	4	عالية
7	الظروف الاقتصادية السائدة تساهم ايجاباً في تطبيق المحاسبة القضائية.	3.95	0.837	0.790	6	عالية
8	تتوفر ثقافة واستعداد لتقبل التعامل مع المحاسبة القضائية.	3.84	0.901	0.768	8	عالية
9	اصدار معايير وارشادات خاصة ملزمة بالمحاسبة القضائية واساليبها، والمؤهلات والصفات الواجب توافرها في من يزاولها، وكذلك حقوق وواجبات المحاسب القضائي.	3.92	0.653	0.784	7	عالية
10	اصدار ميثاق السلوك المهني للمحاسب القضائي يحسن من اداء مهنة المحاسبة القضائية واداء من يمتننها، ويكسبها ثقة المجتمع بما يزيد فيه فاعليتها.	4.08	0.653	0.816	3	عالية
الوسط العام		3.992	0.484	0.798	-	عالية

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يلاحظ في الجدول رقم (6) ان العبارة (5) التي تنص على " إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات يساعد الطالب على إتقان ممارسة مهنة المحاسبة مستقبلاً" جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١٥) وانحراف المعياري (٠.٧٨٣) وأهمية نسبية (٨٠.٣٠%)، أي بمعنى ان افراد العينة يوافقون وبشدة على هذه العبارة، مما يعكس قناعة قوية



بأنرها في تطوير الكفاءة المهنية. كما حصلت العبارة (٢) التي تنص على "ان إضافة المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في عالم الأعمال". بالوسط الحسابي (4.09) والانحراف المعياري (0.774) وأهمية نسبية (81,8%)، وكذلك العبارة (٤) التي تنص على "من الضروري إيجاد كيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة بتدريس علوم ومهارات المحاسبة القضائية". بالوسط الحسابي (4.09) والانحراف المعياري (0.791) وأهمية نسبية (81,8%) بالمرتبة الثانية أي يوافقون بشدة على هذان العبارتان أيضا، وهو ما يدل على دعم واضح لفكرة التنظيم الأكاديمي لهذا التخصص. بينما حصلت العبارة (١٠) التي تنص على " اصدار ميثاق السلوك المهني للمحاسب القضائي يحسن من اداء مهنة المحاسبة القضائية واداء من يمتنها، ويكسبها ثقة المجتمع بما يزيد فيه فاعليتها". على المرتبة الثالثة بالوسط الحسابي (4.08) والانحراف المعياري (0.653) وأهمية نسبية (81,6%)، أي يوافقون بشدة على هذه العبارة أيضا. وفي المقابل جاءت العبارة (١) التي تنص على " تعتبر المحاسبة القضائية مكملّة للمراجعة وليست جزءا منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.77)، وانحراف معياري (0.831)، وأهمية نسبية (75,4%)، بمستوى موافقة جيدة، إلا أنه أقل نسبياً مقارنة بباقي العبارات. كما يتضح من الجدول المذكور أن هناك اتفاق على المحور ككل من قبل افراد العينة حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٣.٩٩٢)، بانحراف معياري (٠.٤٨٤) وأهمية نسبية (٧٩.٨%)، مما يدل على اتفاق واضح وتجانس في آراء أفراد العينة بشأن توافر الأسس الداعمة لإدراج هذا التخصص أكاديمياً في المناهج الدراسية.

سادسا: إختبار الفرضيات البحث

من أجل اختبار فرضيات البحث والتحقق من صحتها، تم الاعتماد على معامل الارتباط (Correlations) لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات سواء كانت علاقة طردية أو عكسية، وذلك لتحديد وجود ارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة.

أ-الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس وأهمية المحاسبة القضائية في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

جدول (٧) تحليل العلاقة بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس وأهمية المحاسبة القضائية في جامعات إقليم كردستان

أهمية المحاسبة القضائية في جامعات إقليم كردستان					عنوان المحور
Relation Degree	Relation Type	Sig. (2 tailed)	Correlation Coefficient	N	مستوى إدراك أعضاء الهيئة التدريسية
درجة العلاقة	نوع العلاقة	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	حجم العينة	
متوسطة	طردية	0.000	0.522**	75	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (٧) العلاقة بين المتغير المستقل أهمية المحاسبة القضائية في جامعات ومعاهد إقليم كردستان، والمتغير التابع مستوى الإدراك من قبل أعضاء هيئة التدريس، حيث أظهرت النتائج أن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (٠.٥٢٢) وهي قيمة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما ازداد مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس للمحاسبة القضائية ازدادت قناعتهم بأهمية إدراجها في مناهج التعليم في جامعات ومعاهد إقليم كردستان، كما بلغ مستوى المعنوية ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسات الاجتماعية (٠.٠٥)، مما يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين. وبذلك توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس وأهمية إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم في جامعات ومعاهد إقليم كردستان أي كلما كان هنالك إدراك للمحاسبة القضائية زادت من أهمية إدراجها في مناهج التعليم المحاسبي وهذا يثبت نص الفرضية. وبناءً على ذلك يمكن قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس وأهمية المحاسبة القضائية في مناهج التعليم في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

ب-الفرضية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس و الصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

الجدول (٨) تحليل العلاقة بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس والصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كردستان

عنوان المحور					الصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي
Relation Degree	Relation Type	Sig. (2 tailed)	Correlation Coefficient	N	مستوى إدراك أعضاء الهيئة التدريسية
درجة العلاقة	نوع العلاقة	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	حجم العينة	
متوسطة	طردية	0.000	0.403	75	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (٨) العلاقة بين المتغير المستقل الصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان والمتغير التابع مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس للمحاسبة القضائية، حيث أظهرت النتائج أن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (0.403) وهي قيمة موجبة مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما ازداد مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس للمحاسبة القضائية ازدادت إدراكهم للصعوبات التي تواجه إدراجها في المناهج الدراسية في جامعات ومعاهد إقليم كردستان، كما بلغ مستوى المعنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسات الاجتماعية (0.05)، مما يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين. وبذلك توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس للصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان. أي كلما كان هنالك إدراك لإدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم ازدادت معرفتهم للصعوبات التي تواجه إدراجها في المناهج الدراسية وهذا يثبت نص الفرضية. وبناءً على ذلك يمكن قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس والصعوبات التي تواجه إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

ت-الفرضية الثالثة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس والمقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

الجدول (٩) تحليل العلاقة بين مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس والمقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات إقليم كردستان

عنوان المحور				
المقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم				
Relation Degree	Relation Type	Sig. (2 tailed)	Correlation Coefficient	N
درجة العلاقة	نوع العلاقة	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	حجم العينة
متوسطة	طردية	0.000	0.443	75

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج (SPSS)

يبين الجدول رقم (٩) العلاقة بين المتغير المستقل المقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان والمتغير التابع مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس للمحاسبة القضائية، حيث أظهرت النتائج أن قيمة معامل ارتباط سبيرمان (0.443) وهي قيمة موجبة مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أي أنه كلما ازداد مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس للمحاسبة القضائية ازدادت معرفتهم لوجود المقومات والإمكانات التي تساعد على إدراج هذا التخصص ضمن المناهج التعليمية في جامعات ومعاهد إقليم كردستان، كما بلغ مستوى المعنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسات الاجتماعية (٠.٠٥)، مما يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرين. وبذلك توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية قوية ومؤثرة بين مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس والمقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان. أي أنه كلما ارتفع مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس لأهمية المحاسبة القضائية ازداد معرفتهم لمدى وجود المقومات والإمكانات التي تساعد على إدراج هذا التخصص ضمن المناهج التعليمية وهذا يثبت نص الفرضية. وبناءً على ذلك يمكن قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك أعضاء هيئة



التدريس والمقومات المتاحة لإضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم المحاسبي في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات استمارة الاستبيان توصل الباحثان للعديد من النتائج منها:

١- ان مستوى إدراك المرتفع لأهمية المحاسبة القضائية لدى افراد العينة يعد مؤشراً داعماً لتقبل هذا التوجه أكاديمياً ومهنياً.

٢- وجود قاعدة معرفية قوية لدى أفراد العينة بأهمية المحاسبة القضائية، الأمر الذي يشكل أساساً إيجابياً يمكن البناء عليه عند التفكير في تطوير المناهج الدراسية أو إدراج مقررات متخصصة في هذا المجال.

٣- تشير نتائج الجدول رقم (٤) لاجابات افراد العينة ان الاستعانة بالمحاسب القضائي لاكتشاف ومنع والوقاية من الغش والفساد المالي أمراً ضرورياً.

٤- يبين نتائج التصنيف لاجابات افراد العينة في الجدول رقم (٥) انه لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم في جامعات ومعاهد إقليم كردستان.

٥- حسب نتائج التصنيف الظاهرة في الجدول رقم (٦) يتبين انه من الضروري إدراج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم في أقسام المحاسبة حيث يسهم في إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين بما يلبي ويستجيب للتغيرات والحاجات المتزايدة في الوقت الحاضر.

٦- غياب التشريعات القانونية المنظمة لعمل المحاسبة القضائية وعدم توفر الدعم الكافي من قبل جهات أكاديمية ولا نقابية أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات حكومية أو خاصة في إقليم كردستان العراق لمهنة المحاسبة القضائية.

٧- ان وسائل ومتطلبات ومهارات المحاسبة القضائية تختلف وبشكل كبير عن مدقق الحسابات، حيث ان المحاسبة القضائية مكتملة للمراجعة وليست جزءاً منها فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى المراجع الخارجي.

ثانياً: التوصيات: بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:



- ١- على جامعات ومعاهد اقليم كردستان العراق اعادة النظر في المواد الدراسية والسعي لاضافه موضوع المحاسبة القضائية في منهاج أقسام المحاسبة العلمية ولكافة المستويات من اجل اعداد وتأهيل المحاسبين القضائيين.
- ٢- الحاجة الى تأسيس جمعية او نقابة مهنية تعني بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين في اقليم كردستان.
- ٣- اقامة مؤتمرات وندوات علمية ودورات تدريبية من قبل الجامعات والمنظمات المهنية المحاسبية التي تتناول موضوع المحاسبة القضائية واهميتها.
- ٤- ضرورة السعي نحو اصدار التشريعات والقوانين الخاصة التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية لتحديد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي في المحاكم لما لذلك من أثر كبير في معالجة الكثير من المشاكل والقضايا المالية والقانونية.
- ٥- العمل على وضع البرامج لتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات حتى يتمكنوا من تدريس المناهج المحاسبية وفق تخصصات دقيقة (المحاسبة القضائية).
- ٦- ضرورة توفر التسهيلات اللازمة لقيام الكليات بتدريس المحاسبة القضائية من خلال توفير المصادر اللازمة تغطي موضوعات المحاسبة القضائية، واستقطاب أعضاء هيئة تدريس وخبراء مؤهلين لتدريس المحاسبة القضائية بالجودة المطلوبة.

المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية

- ١- ابو زيد، (2020) دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والاداري في لبنان - دراسة ميدانية (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة الجنان.
- ٢- ابوعمارة، مصطفى محمد جمعة، والحركان، احمد بن عبد الكريم، (٢٠١٩) تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، الجزء ٦، العدد ٣.
- ٣- أمين، ساكار ظاهر عمر، وسعيد، يعقوب أحمد حمه، (2017) دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصادقية في القوائم المالية دراسة حالة في اقليم كردستان، مجلة التقني.
- ٤- البشاري، مصطفى نجم، احمد، وقاء بشير مساعد، محمد، موسى عيسى، (٢٠٢١) مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد الثالث.
- ٥- الجليلي، مقداد احمد، (2٠١2) المحاسبة القضائية وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠٧، مجلد ٣٤.
- ٦- السيد، الطيب محمد سليمان فضل، وخالد، وليد الطيب عمر، (٢٠٢١) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد ٥، العدد ١٠.

- ٧-السيسي، نجوى احمد، (٢٠٠٦) دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في الفوائم المالية، (دراسة ميدانية) جامعة عين الشمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ١، العدد ١.
- ٨-الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار، (2016) دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد ١.
- ٩-برغل، لينا مصطفى، (٢٠١٥) دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والاداري في الشركات المساهمة العامة الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
- ١٠- بلوط، رضا، وبن فرج، زوبنة، (٢٠٢٣) مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد ٨، العدد ٢.
- ١١- دعاس، دعاس، (2016) مجلة جامعة فلسطين التقنية للبحوث، عدد ٢، مجلد ٤.
- ١٢- زاوش، سعيد، وبن حركو، غنية، (2019) دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الاحتيال المالي حالة شركة انرون وجنرال الكتريك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية.
- ١٣-زعارير، ياسر، وآخرون، (2016) اثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من التهريب الضريبي في الشركات، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية، العدد ٣، المجلد ٦.
- ١٤-شاهين، ش.ح، (2022) اثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٢.
- ١٥- عبد القادر، عبدالرحمن زهير، ورفو، رافي نزار جميل، (٢٠٢٥)، تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري - مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المؤتمر العلمي الثاني.
- ١٦-قمبر، جميلة سعيد، (2014) قياس مدى ادراك اهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى اعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعية، العدد ١٦، المجلد ١.
- ١٧-مطر، محمد، وآخرون، (2015) الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد ٨، العدد ١.
- ١٨-يوسف، جمال علي محمد، وعبدالنواب، محمد عزت، وعشري، سارة محمد ابراهيم محمد، (٢٠١٩)، مقومات ومعوقات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية - دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدارسات التجارية، المجلد ٣٣، العدد ٣.

ثانيا: المصادر باللغة الجنبية

- 1-Ghoch & Kamal , KK, GH, Detection of Financial Statement Fraud using Data Mining Technique and Performance Analysis , International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering , Vol. 4,Issue 7, July 2011.
- 2-Curmbly, Five Dimensions of Corruption: A Preliminary Process Model for Further Development, dissertation of Doctor, The Chicago School of Professional Psychology, 2002.
- 3-James A DiGabriele; Wm. Dennis Hubers, 2015, Topics and methods in forensic accounting research “, Accounting Research Journal, 28, (1).



4-Singleton, T.W., & Singleton, A.J. (2010). Fraud Auditing and Forensic Accounting, (4th Ed,) New York: Wiley & Sons, Inc.

Sources

First: Sources in Arabic

-^١Abu Zaid, (2020) The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial and Administrative Corruption in Lebanon - A Field Study (Unpublished Doctoral Dissertation), Faculty of Economics and Business Administration, Jinan University.

-^٢Abu Amara, Mustafa Muhammad Juma, and Al-Harkan, Ahmed bin Abdul Karim, (2019) Evaluating the Adequacy of the Current Content of Forensic Accounting in Accounting Programs at Saudi Universities, International Journal of Economics and Business, Part 6, Issue 3.

-^٣Amin, Sakar Zahir Omar, and Saeed, Yaqoub Ahmed Hama, (2017) The Role of Forensic Accounting in Enhancing the Credibility of Financial Statements: A Case Study in the Kurdistan Region, Al-Taqni Journal.

-^٤Al-Bashari, Mustafa Najm, Ahmed, Waqaa Bashir Musa, Muhammad, Musa Issa, (2021) Al-Qalzam Scientific Journal for Economic and Social Studies, Issue 3.

5- Al-Jalili, Miqdad Ahmed, (2012) Forensic Accounting and its Applicability in Iraq, Rafidain Development Journal, Issue 107, Volume 34.

-^٦Al-Sayed, Al-Tayeb Muhammad Suleiman Fadl, and Khalid, Walid Al-Tayeb Omar, (2021) Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences, Volume 5, Issue 10.

-^٧Al-Sisi, Najwa Ahmed, (2006) The Role of Forensic Accounting in Reducing Fraud in Financial Statements (A Field Study), Ain Shams University, Faculty of Commerce, Scientific Journal of Economics and Commerce, Volume 1, Issue 1.

-^٨Al-Kubaisi, Abdul-Sattar Abdul-Jabbar, (2016) A Field Survey on Forensic Accounting from the Perspectives of the Judiciary and the Forensic Accountant in Jordan, Jordanian Journal of Business Administration, Volume 12, Issue 1.

9- Burghul, Lina Mustafa, (2015) The Role of Forensic Accounting and Corporate Governance and the Complementary Relationship Between Them in Reducing Financial and Administrative Corruption in Jordanian Public Shareholding Companies, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Business, Middle East University.

-^{١٠}Balout, Reda, and Ben Faraj, Zouina, (2023) Journal of Development and Foresight for Research and Studies, Volume 8, Issue 2.

-^{١١}Daas, Daas, (2016) Palestine Technical University Journal of Research, Issue 2, Volume 4.

-^{١٢}Zawash, Said, and Ben Harkou, Ghaniya, (2019) The Role of Forensic Accounting Expertise in Reducing Financial Fraud Crimes: The Case of Enron and General Electric, Journal of Financial, Accounting, and Administrative Studies.

-^{١٣}Zaarir, Yasser, et al., (2016) The Impact of Using Forensic Accounting in Reducing Tax Evasion in Companies, International Journal of Islamic and Humanistic Research, Issue 3, Volume 6.

14- Shaheen, Sh.H. (2022) The Impact of Activating Judicial Review Mechanisms for Digital Transformation Processes on Reducing Corruption and Financial Fraud in the Egyptian Environment, Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research, Volume 13, Issue 2.

-^{١٥}Abdel Qader, Abdul Rahman Zuhair, and Rafi, Rafi Nizar Jamil (2025) Developing Accounting Education Curricula in Iraq and Their Role in Reducing Financial and Administrative Corruption – An Approach to Forensic and Investigative



Accounting, University of Anbar Journal of Economic and Administrative Sciences, Second Scientific Conference.

-^{١٦}Qambar, Jamila Saeed (2014) Measuring the Extent of Awareness of the Importance of Forensic Accounting and the Necessity of Integrating It into Higher Education Curricula Among Faculty Members in Accounting Departments at Libyan Universities in the Western Region, University Journal, Issue 16, Volume 1.

-^{١٧}Matar, Muhammad, et al. (2015) Improving University Accounting Education to Meet the Requirements Stipulated in International Accounting Education Standards, Journal of Economic and Business Studies, Volume 8, Issue 1.

-^{١٨}Youssef, Gamal Ali Muhammad, Abdel-Tawab, Muhammad Ezzat, and Ashri, Sarah Muhammad Ibrahim Muhammad (2019) Components and Obstacles to Applying Forensic Accounting in the Egyptian Environment - A Field Study, Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Volume 33, Issue 3.

Second: Foreign Language Sources

1-Ghoch & Kamal , KK, GH, Detection of Financial Statement Fraud using Data Mining Technique and Performance Analysis , International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering , Vol. 4, Issue 7, July 2011.

2-Curmbly, Five Dimensions of Corruption: A Preliminary Process Model for Further Development, dissertation of Doctor, The Chicago School of Professional Psychology, 2002.

3-James A DiGabriele; Wm. Dennis Hubers, 2015, Topics and methods in forensic accounting research “, Accounting Research Journal, 28, (1).

4-Singleton, T.W., & Singleton, A.J. (2010). Fraud Auditing and Forensic Accounting, (4th Ed,) New York: Wiley & Sons, Inc.

